

تأثير الخصخصة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر

د. ميلود بوعبيد

د. ميلود بوعبيد

طالب دكتوراه

أستاذ محاضر ب

جامعة بسكرة، الجزائر

جامعة باتنة 1، الجزائر

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على العلاقة بين برامج الخصخصة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وفي هذا السياق، تتناول هذه الورقة طرق استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الخصخصة. كما تناقش تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على عملية الخصخصة، علاوة على دور المستثمرين الأجانب في مسار الخصخصة، كما توفر هذه الورقة إبراز مدى مساهمة برامج الخصخصة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

الخصخصة، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاقتصاد الجزائري.

Abstract

This article titled « Impact of privatization on the attractiveness for foreign direct Investment : case study in Algeria » aims to bring light the relation between the programs of privatization and the flows of the foreign direct Investment in Algeria.

In this context, this paper studies the modalities of attractiveness for foreign direct Investment in the context of privatization. Besides, we will discuss the impact of privatization on foreign direct Investment, and the role of the foreign investors in the process of privatization.

Finally, this paper presents the contribution of the programs of privatization in the attractiveness of foreign direct Investment in Algeria.

Keywords :

Privatization, Foreign Direct Investment , Algerian Economy

مقدمة

أدت موجة الخصخصة في كثير من الدول لاسيما النامية منها منذ أواخر عقد الثمانينيات من القرن الماضي إلى نمو كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما كانت الخصخصة بالنسبة لاقتصاديات دول أوروبا الشرقية والوسطى عنصرا هاما من عناصر التحول إلى نظام السوق، وهي تتطوي في الغالب جانب من مستثمرين أجنبى بتنفيذ استثمارات مباشرة.

من الآثار الاقتصادية للخصخصة زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن الخصخصة تتم عن طريق بيع المؤسسات العامة بطرح كل أو جزء من أسهمها سواء في البورصة المحلية أو الدولية، ومن ثم يقوم المستثمرون الأجنبى بشراء تلك الأسهم. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في إنجاح عملية الخصخصة لاسيما في حالة نقص المدخرات المحلية.

وفي إطار العلاقة بين الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمار نشاط الخصخصة في البلدان النامية بحصة كبيرة جدا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الجزائر لم تشذ عن هذه القاعدة، فقد عمدت إلى إصلاحات اقتصادية بهدف تشجيع القطاع الخاص، وفتحت عهدا جديدا للاستثمار الأجنبي المباشر أملا في الاستفادة من مكاسبه، وعملت بوسائل متعددة لجذبه بما فيها آلية خصخصة المؤسسات العمومية الاقتصادية.

أ- مشكلة الدراسة

في إطار المساعي الحثيثة التي تبذلها الجزائر لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدم وضوح الرؤية والإستراتيجية في خصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية لدى صانعي القرارات، فإن إشكالية الدراسة تتحصر في التساؤل الرئيسي الآتي:

هل التطبيق الفعلي لبرامج الخصخصة أداة فعالة وناجعة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

ب - أهمية الدراسة وأهدافها

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة كونه يستعرض التحديات الاقتصادية التي تواجه الجزائر في مطلع الألفية الثالثة، ويحاول التعرف على الإفرازات الناجمة عن عملية الخوصصة في الجزائر. وفي إطار الجهود المبذولة من طرف الجزائر، وتوجيه المزيد من الاهتمام نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك تكريس قواعد السوق عن طريق تطبيق برامج الخوصصة، فإنه يمكن حصر أهمية الدراسة وأهدافها في النقاط الآتية:

- تسليط الضوء على العلاقة بين الخوصصة والاستثمار الأجنبي المباشر.
- إبراز وتحليل واقع خوصصة المؤسسات العمومية الجزائرية.

أولاً: تنفيذ الخوصصة والاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الخوصصة بصورة مباشرة من خلال مشاركة جانب من المستثمرين الأجانب في البيع المباشر، أو من خلال عمليات مقايضة الديون بأسهم كما حدث في دول أمريكا اللاتينية.

1 - بيع المؤسسات للمستثمرين الأجانب

يمثل بيع المؤسسات للمستثمرين الأجانب في إطار الخوصصة الطريقة المفضلة في عدد كبير من الدول النامية لاسيما في دول أوروبا الوسطى. ولعل أبرز مثال عن ذلك هو المجر، حيث تحتل المرتبة الأولى في مجال فتح رأس مال المؤسسات للمستثمرين الأجانب في إطار برنامج الخوصصة.¹

لقد أدى ذلك الخيار من الخوصصة للمجر إلى الحصول على مداخيل هامة من جراء مساهمة المستثمرين الأجانب في عملية الخوصصة متقدمة على الدول الأخرى من أوروبا الوسطى وروسيا.

¹ يوجد في المجر 111 مؤسسة كبيرة تحت سيطرة المستثمرين الأجانب في ديسمبر 1995، وارتفع هذا العدد إلى 134 في ديسمبر 1996. في حين وصل العدد إلى 150 مؤسسة عام 1997.

أ - المزايا

تتمثل الميزة الرئيسية لبيع المؤسسات لمستثمرين أجنبى في ترك المؤسسات العمومية لمتعاملين بإمكانهم تقديم مشاريع استراتيجية: إعادة الهيكلة والتنظيم، الموارد المالية والتجهيزات، برنامج الاستثمار في رأس المال التقني وفي الموارد البشرية. كما تسمح هذه العملية بإعادة رسملة المؤسسات عبر تدفقات الاستثمارات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، توفر هذه العملية إيرادات هامة للدولة مما يخفف العبء على عجز الميزانية العامة.

ب - المساوى

ترتكز مساوى عملية بيع المؤسسات لمستثمرين أجنبى في أنها تتطلب وقتا كبيرا وجهدا كبيرا لتحضير الوثائق القانونية. كما أنها تستوجب ضرورة التقييم السليم لأصول المؤسسة. ومع مرور الوقت أضحت هذه العملية محل انتقادات اقتصادية واجتماعية. تكمن الأولى في سوء تقييم الأصول العمومية وبيعها للمستثمرين الأجنبى بأسعار رخيصة على حساب المستثمرين الوطنيين. وتتطوي الثانية على أن المؤسسات الأكثر مردودية تقع بسرعة في أيدي المستثمرين الأجنبى، وتبقى المؤسسات الأقل مردودية للقطاع العام.¹ لقد فشلت العديد من الدول النامية في صفقتها المتعلقة ببيع المؤسسات للمستثمرين الأجنبى ليس لكونها لم تستطع اجتذاب المستثمرين الأجنبى أو فشل برامج الخصصة، بل نتيجة لاعتبارات حرق الأسعار.

2. نظام مقايضة الديون بأسهم في المؤسسات العمومية

يتمثل هذا الأسلوب في عملية استبدال الدائنين لمديونيتهم بحصص في ملكية المؤسسات التي تم خصصتها. ويمكن أن تتم هذه العملية بصورة مباشرة بين الدائن والمدين، أو يمكن أن تتم من خلال إدخال طرف ثالث حيث يقوم الدائن ببيع القرض القائم على الدولة المدينة بخصم قد يصل إلى 40 % للمستثمر.

وفي الوقت الذي باشرت كثير من الدول في سياسات الخصصة، أضحت المديونية الهاجس الأكبر، وكانت من أولويات المواضيع التي وضعت في الاعتبار، فكان أسلوب

مقايضة الديون بأسهم في المؤسسات العامة المعروضة للبيع أحد الأساليب المفضلة لاسيما في الدول المثقلة بالديون². وتعتبر دول أمريكا الجنوبية الرائدة في هذا المجال نظرا لكونها تعاني من شبح المديونية الخارجية، والرغبة الشديدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-المزايا

تقع مزايا هذا الأسلوب في خفض المديونية الخارجية، وبيع جزء من الشركات العمومية إلى مستثمرين أجانب، مما يسمح للطرف المحلي بالاستفادة من مكاسب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-المساوي

تتمثل مساوي هذا الأسلوب في أنه لا يضيف طاقة إنتاجية جديدة، فهو يمثل نقل لملكية أصول قائمة فعلا. كما أن هذا النظام يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات في الأجلين المتوسط والبعيد عندما يشرع المستثمرون الأجانب بتحويل أرباحهم إلى الخارج³.

والجزائر واحدة من الدول التي تعاني من المديونية الخارجية، وعليه

ثانيا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على عملية الخصخصة

من البديهي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في إنجاح عملية الخصخصة لاسيما في حالة عدم كفاية المدخرات المحلية⁴. كما أن هناك دراسات تجريبية تتعلق بآثار الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بعملية الخصخصة من عدة مظاهر. ولقد جاءت هذه الدراسات من منطلق مقارنة الجوانب المختلفة للأداء مع فئات أخرى من المالكين: مؤسسات مملوكة كليا أو جزئيا من طرف مستثمرين أجانب، ومؤسسات عمومية، ومؤسسات وطنية خاصة.

وتتمحور تلك الدراسات التجريبية حول عدة عناصر مثل: الإنتاجية، وتحسين أداء المؤسسات، والتكاليف، والآثار الملموسة الأخرى لعملية الخصخصة.

تشير الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهل إعادة هيكلة المؤسسات في إطار الخوصصة، وتحقق هذه المؤسسات أداءات رفيعة مقارنة بالأخرى لاسيما فيما يتعلق بكفاءة المسيرين وتخفيض التكاليف، والجدول الآتي يوضح 11 دراسة في صناعات مختلفة لإبراز أهم التأثيرات للاستثمار الأجنبي المباشر المتعلق بعملية الخوصصة.

جدول رقم 1: الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة هيكلة المؤسسات

الدراسة	المعطيات/مجال التشخيص	النتائج الأساسية
<i>Bral, Holland (2000)</i>	الصناعة التحويلية في المجر، والتشيك، وبولونيا	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إسرار سيرورة إعادة هيكلة المؤسسات. توجد علاقة قوية في زيادة إنتاجية اليد العاملة في معظم القطاعات الصناعية
<i>Bortolotti (2000)</i>	31 مؤسسة وطنية للاتصالات في 25 بلد خوصصت ما بين 1981 و1988	يوجد تفاعل إيجابي بين الخوصصة والإنتاج والفعالية
<i>Dyck (1999)</i>	50 مؤسسة في شرق ألمانيا عام 1992	سمحت برامج الخوصصة بتغيير نمط التسيير، الاستثمار الأجنبي المباشر يسمح بإدخال مهارة تسييرية
<i>Berd (1999)</i>	3000 مؤسسة في 20 بلد في أوروبا الشرقية في 1992	إنتاج منتجات جديدة وتطوير المنتجات المالية المؤسسات الأجنبية تحصد أحسن النتائج مقارنة بالمؤسسات العمومية
<i>Frydman</i>	506 مؤسسة صناعية في التشيك، والمجر، وبولونيا عام 1994	ثمة تحسن ملحوظ لرقم الأعمال للشركات الأجنبية. تغيير أسلوب التسيير يعتبر مجددا لتحسين الأداء

يظهر التفوق والفعالية للمؤسسات الأجنبية مقارنة بنظيراتها العمومية والخاصة الوطنية	معطيات مأخوذة من حسابات النتائج الخاصة لعدد كبير من الشركات المجرية	<i>Halpern, Korosi</i>
ساهمت الخصصة في زيادة الأرباح، غير أن قطاع العمل شهد معاناة كبيرة	كل عمليات الخصصة في المكسيك ما بين 1983 و 1991	<i>La Porta, La Pez-de-Silanez (1997)</i>
باستثناء بولونيا، لم تحصل المؤسسات الأجنبية على نتائج حسنة مقارنة بالمؤسسات المحلية	أكثر من 5000 مؤسسة في بلغاريا، ورومانيا، وبولونيا	<i>Konings (2001)</i>
أتاحت الخصصة ارتفاعا هاما في مستوى ومعدل كثافة الشبكة	قطاع الاتصالات في 26 بلد نامي في 1994	<i>Petrazzini, Lork (1996)</i>
عملت الخصصة على زيادة كثافة الشبكة ورفع الفعالية، وتحققت هذه الزيادة في الدول التي يستحوذ فيها المستثمرون الأجانب على 50 % فأكثر من رأس المال	قطاع الاتصالات في 110 بلد ما بين 1986 و 1995	<i>Ros (1999)</i>
سجلت الفروع الأجنبية أداء ممتازا، وحسب المؤشرات الكلية لتلك الاقتصاديات	أكثر من 5000 مؤسسة في التشيك، والمجر، وسلوفاكيا، و سلوفينيا	<i>Rojec (2000)</i>

Source : OCDE, *L'Investissement Direct Etranger Service de Développement. Optimiser les Avantages Minimiser les Coûts* (Paris : OCDE, 2002), pp.182-183.

ثالثا: دور المستثمرين الأجانب في مسار الخصخصة

ينبغي على المستثمرين الأجانب الذين يهدفون إلى التمتع في الدول المضيفة المعرفة التامة والجيدة للشروط والعوائق القانونية لمساهمتهم في عملية الخصخصة. إن مختلف طرق الخصخصة لا تمنح نفس الشروط لمساهمة المستثمرين عامة فيها. وعليه فإنه في ظل نظام القسائم، لا يستفيد المستثمرون الأجانب من العملية نهائيا. وفي المقابل، عندما يكون الهدف المنشود من الخصخصة هو إيجاد مستثمرين على نطاق واسع يتوفرون على وسائل تمويلية هامة، وتكنولوجيا المعلومات، فإنه من المستحسن تفضيل المستثمرين الأجانب على المحليين.

1- تأثير طرق الخصخصة على المستثمرين الأجانب.

هناك العديد من الطرق لتحويل مؤسسة عمومية إلى مؤسسة خاصة، إذ أن رأس مال المؤسسة يمكن أن يوزع كليا أو جزئيا حسب طريقة القسائم، أو حسب تقنية البيع المباشر، أو من خلال البيع بالمزاد العلني لفائدة المستثمر الأجنبي أو المحلي. وفي سياق طرق الخصخصة، فإنه تتضاءل حظوظ المستثمر الأجنبي في حالة ما إذا كان العاملون في المؤسسة يمتلكون حقوق تفضيلية، بغض النظر عن تقنية التحويل المطبقة (بيع، توزيع مجاني...). كما أنه في حالة ما إذا شرع بأن المؤسسة لا تمتلك إلا من طرف المستثمرين الوطنيين الحائزين على القسائم، فإن التخلي عن الأسهم للأجانب بات ممنوعا⁵.

وبعبارة أخرى، من غير الممكن المساهمة في الخصخصة عند استعمال تلك الطرق، إلا أنهم يستطيعون إعادة شراء الأسهم بعد إقرار المالكين الجدد ببيعها، وبالتالي يمكن للمستثمرين الأجانب المساهمة في عملية الخصخصة لاسيما إذا كان هناك عدم جود عائق يمنع حيازة رأس المال المتبقي⁶.

أما بخصوص طريقة المزاد العلني الطريقة المتبعة في الخصخصة الصغيرة⁷ فإنها تميل إلى تفضيل المستثمرين المحليين مقارنة بالأجانب.

في حالة خوصصة مؤسسات الدولة عن طريق المناقصة، يمكن للمستثمرين الأجانب والوطنيين على سواء المساهمة في عملية الخوصصة. ويبقى العائق الوحيد بالنسبة للمستثمر الأجنبي هو ضرورة الحصول على ترخيص مسبق من طرف الجهات المختصة في الدول المضيفة.

بالنسبة للبيع المباشر لمستثمر مختار من طرف السلطات المكلفة بعملية الخوصصة فهي تناسب بدرجة أكبر المستثمرين الأجانب. وفي هذه الحالة، غالبا ما يتعلق الأمر بمؤسسات الدولة الكبيرة المطهرة ماليا، والمنقاة من طرف الدولة والموضوعة في لائحة تخص المستثمرين الأجانب فقط.⁸

وتمثل الخوصصة عن طريق التصفية عائقا أمام المستثمرين الأجانب، ذلك أنهم لا يستطيعون أخذ نصيب من هذه الخوصصة إلا إذا كان العاملون في المؤسسة يتفرون على قدرة مالية كافية بحيث يسمح للمستثمرين الأجانب بالقيام بعملية التملك.

2- الحصول على ترخيص لامتلاك مؤسسات الدولة.

يعتبر الحصول على ترخيص مسبق ضروري على كل مستثمر أجنبي يرغب في امتلاك مؤسسات الدولة أو جزء من أصولها. غير أن إجراءات الحصول على الترخيص تختلف من بلد إلى آخر.

حسب القانون الروسي، لا يمكن لرأس المال الأجنبي أن يساهم في خوصصة المطاعم العمومية، ومؤسسات النقل البري، ومؤسسات البناء، والمؤسسات الصناعية الصغيرة إلا بعد الحصول على ترخيص من لجنة الفيدرالية الروسية لتسيير الممتلكات العمومية. كما أن امتلاك مستثمر أجنبي لقيمة أكثر من 10 ملايين دولار لممتلكات أو أسهم مؤسسة، وكذلك حيازة أسهم تضمن له أكثر من 50% من أصوات المساهمين يتطلب قبول لجنة الاستثمارات الأجنبية⁹.

وفي بلغاريا، يكون القرار الأول بالنسبة لمؤسسات الدولة التي تتجاوز قيمتها 10 ملايين ليفا. أما بخصوص المؤسسات التي تتعدى قيمتها 200 مليون ليفا فتعود الكلمة لمجلس الوزراء¹⁰.

وتتضمن المساهمة الأجنبية في جمهورية التشيك وسلوفاكيا الخوصصة الكبيرة، ويجب أن توافق من طرف وزارة الخوصصة. بينما في بولونيا يستوجب على المستثمر الأجنبي الذي يرغب في المساهمة في الخوصصة في الحصول على ترخيص من الحكومة. ويقوم في بعض الأحيان مجلس العمال في المؤسسة بتقديم الموافقة على الخوصصة.¹¹ أما في المجر، يكون قرار الموافقة لوكالة ملكية الدولة حيث تقوم بوضع الشروط المتعلقة بتحويل ملكية المؤسسات المعنية، وأسعار الأسهم، وتحديد نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي. وفي حالة إيداع المستثمر الأجنبي لملفه، ينبغي على الوكالة تقديم جواب في أجل لا يتعدى شهر.

وبخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يقل رقم أعمالها عن مليار فرنك، تقوم إدارة غرفة مجلس الخوصصة بالإشراف على عملية الخوصصة.¹²

ويتم امتلاك مؤسسات الدولة في رومانيا من طرف المستثمرين الأجانب من خلال موافقة الوكالة الوطنية للخوصصة. ويقوم صندوق الملكية الخاصة - تسجل فيه المؤسسات الخوصصة- بإجراء المفاوضات مع المستثمر حول شروط التحويل للوصول إلى اتفاق، بينما يعود قرار القبول أو الرفض إلى الوكالة الوطنية للخوصصة.

يلاحظ مما سبق أن عملية شراء المستثمرين الأجانب للمؤسسات التابعة للدولة في إطار الخوصصة تتم في إطار جد منظم، إذ يوجد في كل دولة من دول أوروبا الشرقية والوسطى هيئة خاصة يوكل إليها مهمة تنفيذ ومراقبة العملية. والأهم من ذلك التفاوض مع المستثمر الأجنبي. وتعتبر هذه الخطوة جد هامة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لأن المستثمر الأجنبي بحاجة ماسة إلى المعرفة الكافية للإجراءات والسياسات والقوانين الخاصة بالعملية.

إن الخوصصة الواسعة النطاق يتيح اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال آليات عدة، ولعل أبرزها يكمن في إعطاء إشارة من الدولة باتخاذها الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة ملائمة لاستثمارات القطاع الخاص.

رابعا: مساهمة الخوصصة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

1- حصيلة الخوصصة في الجزائر

لقد اتسمت عملية الخوصصة بالفشل التام، ذلك أنه في الفترة 1995-2005 لم تحقق الخوصصة الكلية أو الجزئية تقدما فعليا، كما أن المؤسسات الخوصصة تعد على الأصابع. وبلغت الأرقام، فإن عدد المؤسسات التي تم خوصصتها جزئيا (التنازل عن الأسهم) لا تتجاوز الخمسة.

جدول رقم 2: المؤسسات التي تم خوصصتها جزئيا

المؤسسات الخوصصة	نوع النشاط	نسبة رأس المال الاجتماعي	تفقية الخوصصة المستعملة
فندق الأوراسي	السياحة	20%	الدخول في البورصة
صيدال	الكيمياء الصيدلة	20%	الدخول في البورصة
الرياض سطيف	الصناعة الغذائية	20%	الدخول في البورصة
سيدير الحجار	الحديد	70%	لصالح الشركة الهندية LNM-ISPAT
ENAD	المنظفات	60%	فتح رأس المال الاجتماعي لصالح الشركة الألمانية Heinkel

Source : Nacer-Eddine SADI, *La Privatisation des Entreprises Publiques en Algérie. Objectifs, Modalités et Enjeux* (Alger: Offices des Publication Universitaires, 2005), p.79.

أما الخصائص التي تتعلق بالمؤسسات التي تمت خوصصتها عن طريق السوق المالية (تاريخ الاكتتاب، وعدد الأسهم المباعة، والعدد الإجمالي للأسهم، وسعر الإصدار، والقيمة الاسمية للسهم) فيمكن توضيحها في الجدول الآتي:

جدول رقم 3: خصائص المؤسسات المخصصة عن طريق البورصات

الأوراسي	صيدال	الرياض سطيف	
1999/06/15	1999/02/15	1998/11/02	تاريخ فتح الاكتتاب
1.200.000	2.000.000	1.000.000	عدد الأسهم المباعة
6.000.000	10.000.000	4.000.000	العدد الإجمالي
400	800	2300	سعر الإصدار (دج)
250	250	1000	القيمة الاسمية للسهم

Source : Nacer-Eddine SADI, **La Privatisation des Entreprises Publiques en Algérie. Objectifs, Modalités et Enjeux** (Alger: Offices des Publications Universitaires, 2005), p.100.

خلال نفس الفترة، وبالتحديد ما بين 1994 و 1998، ثمة 959 مؤسسة عمومية من بينها 699 تم حلها والتنازل عن أصولها لصالح الإجراء، ولقد كلفت تصفية تلك المؤسسات خزينة الدولة 54.2 مليار دينار في إطار التطهير المالي. كما سمحت هذه العملية بإنشاء 1774 مؤسسة لفائدة العمال (25% من تلك المؤسسات على شكل شركات ذات أسهم)، والاحتفاظ بـ 27000 عامل من أصل 15100. ويجدر بالذكر أن هذه العملية نظمت من خلال تعليمتين: التعليم رقم 2 في 15 ديسمبر 1997، والتعليم رقم 3 في 02 ماي 1998.

على مستوى الإيرادات، وفرت عملية التنازل عن الأصول للعمال إيرادات إجمالية للخزينة العمومية قدرها 21.8 مليار دينار، في حين تقدر الأصول الغير المتنازل عليها للعمال بـ 10.7 مليار دولار حيث تخصص للمزاد العلني¹³.

مما سبق، يمكن القول أن هذه العملية الأولى في إطار خوصصة المؤسسات العمومية الجزائرية للعمال أعطت دعما نفسيا للرأي الوطني وللشريك الاجتماعي. كما أنها تعتبر تجربة إيجابية نظرا لكونها قدمت نموذجا ونمطا للمؤسسات المعروضة. ثمة عمليات أخرى عرفت نفس المصير، ولعل أهمها تمثل في 89 مؤسسة عمومية وذلك في عهد المجلس الوطني للخوصصة، ويمكن تصنيف هذه المؤسسات حسب القطاعات في الجدول الآتي:

جدول رقم 4: تقسيم 89 مؤسسة عمومية المعروضة للخوصصة حسب القطاعات

القطاع	عدد المؤسسات
الصناعة الغذائية	12
الكهرباء	07
الخدمات	24
البناء	30
الأشغال الكبرى	14
الحديد	02
المجموع	89

Source : Nacer-Eddine SADI, **La privatisation des entreprises publiques en Algérie. Objectifs, Modalités et Enjeux** (Alger: Offices des Publications Universitaires, 2005), p.177.

لقد أجريت في سنة 1995 أول مناقصة في قطاع السياحة بهدف بيع خمسة فنادق، غير أن هذه العملية كللت بالفشل. وفي نهاية 1995، حاولت الحكومة إعادة تفعيل انطلاق عملية الخوصصة من خلال وضع برنامج رسمي للمؤسسات المؤهلة للخوصصة عن طريق التنازل عن الأصول، والتنازل عن الأسهم وعقود الإدارة، حيث تم إعلان عن مناقصة تخص مؤسسات تنشط في قطاعات التجارة والسياحة والصناعة والزراعة. ولقد كان عدد تلك المناقصات 53، وتتضمن وحدات اقتصادية تحت شكل التنازل عن الأصول (41 عملية)، وفتح رأس المال (4 عمليات)، وعقود الإدارة (8 عمليات)¹⁴.

لقد كانت حصيلة هذا البرنامج محتشمة، إذ توج هذا البرنامج بإنجاز بعض العمليات ذات أهمية قليلة. هذا الإخفاق يعزي أساسا إلى ضعف القدرة المالية للمستثمرين المحليين، واشتراط ضرورة الدفع الفوري مما نفر العديد من المستثمرين.

مرة أخرى، قام المجلس الوطني للخوصصة بوضع قائمة 59 تضم وحدة اقتصادية، وبعد التقييم، تم إعلان مناقصة وطنية ودولية، حيث تم الموافقة عليها من طرف 118 متعهدين وطنيين وأجانبين. وتقدر الإيرادات الكلية لحيازة تلك الأصول 32 مليار دينار أي ما يعادل 530 مليون دولار. أما بخصوص المشترين، فهم كآلاتي: 25% من الشركات الأجنبية، 25% من العمال، 50% مستثمرين وطنيين خواص¹⁵.

إن ما يثير الانتباه في هذه العملية، هو أنه رغم سير المفاوضات بين الأطراف المختلفة بشكل عادي، إلا أن هذه العملية لم تنفذ إلى يومنا هذا.

وفي سنة 1998 تم إعادة هيكلة ثلاث مؤسسات صيدلانية كبيرة مع عرض 1139 صيدلية صغيرة للبيع، وقد لاقت هذه العملية عدة عوائق جعلتها تبقى عالقة.

2- حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يبقى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وثيدا بالنظر إلى العدد المحتشم لعمليات فتح رأس الاجتماعي للمستثمر الأجنبي المنجزة منذ سنة 1995 إلى يومنا هذا،

وبالرغم من تحسن الحالة الأمنية في الجزائر، إلا أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في إطار خصوصية المؤسسات العمومية الجزائرية تعد على الأصابع. أما بخصوص صفقات الاندماج والتملك والاستثمارات الجديدة فيمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم 5: عمليات الاندماج والتملك والاستثمارات الجديدة في الجزائر خلال الفترة 2015-2005

الوحدة: مليون دولار

16	15	14	13	12	11	10	09	السنوات
55	2643-	180-	10	/	/	/	/	عمليات الاندماج والتملك
7 429	749	536	4285	2377	1432	1367	2605	الاستثمارات الجديدة

Source: UNCTAD, World Investment Report 2017; <http://unctad.org/wir>

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم 5 هيمنة الاستثمارات الجديدة على إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، إذ بلغت عام 2016م 7429 مليون دولار. وفي المقابل يلاحظ غياب شبه كلي لعمليات الاندماج والتملك في الجزائر، فباستثناء الرقم المسجل عام 2016 والذي بلغت فيه قيمة هذه العمليات 55 مليار دولار، تبقى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار صفقات الاندماج والتملك خلال الفترة (2009-2012) معدومة. وهذا يدل على أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات الخصوصية وثيقة جدا.

الخاتمة

ركزت هذه الدراسات على تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء برامج خصوصية المؤسسات العمومية الجزائرية لكي يتم تحديد هذا العامل الأخير على إمكانية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم اقتراح السياسات التي تساعد على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

ولقد تبين من خلال العرض لسابق أن الجزائر تعاني من تدني في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا يعزى لعدة اعتبارات. ولعل من أبرزها هو التردد وانعدام الشفافية والرؤية الواضحة في برنامج الخصوصية الذي لا يزال يسير ببطء. ولقد أظهرت الإحصائيات الخاصة بهذا الميدان أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الخصوصية في الجزائر تعد جد ضعيفة. وفي هذا الشأن كانت العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية لاسيما في لم يتم الفصل في وضعيتها وفي مستقبلها سواء بالاستمرار أو بالتوقف أو بالخصوصية، وهذا الوضع أدى بالمستثمر الأجنبي بعدم المغامرة نظرا لأنه لا يمكن أن يقوم بالاستثمار في محيط مجهل فيه المستقبل الاقتصادي.

وبالرغم من أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء برامج الخصوصية في الجزائر تظل جد ضئيلة، فإن الجزائر بإمكانها تدارك الموقف وتصحيح الأخطاء السابقة، ذلك أنها تملك العديد من المميزات والمؤهلات التي تجعلها قطبا جذابا وواعدا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفيما يلي بعض الاقتراحات التي قد تساعد في دفع حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

- العمل على توفير وتسهيل جميع الإجراءات التي تساعد على نجاح خصوصية المؤسسات العمومية الجزائرية. وهذا الشرط لا يأتي إلا من خلال توفر إرادة سياسية قوية.
- العمل على تشجيع القطاع الخاص، ولكون الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ارتباطا وثيقا بنمو القطاع الخاص، فإن هذا الأخير يمكن أن يخلق ثقة أكبر لدى المستثمرين الأجانب.

- العمل على تحقيق الاستقرار في القوانين والتشريعات، وينبغي أن تكون واضحة وليس مجرد تدابير يمكن أن تتغير في أي وقت، لما لذلك من أهمية في زيادة الاطمئنان والثقة لدى المستثمرين.

- الرفع من كفاءة العاملين في الهيئات الإدارية المختلفة بشكل يضع حدا لكافة مظاهر البيروقراطية والفساد الإداري، ويرفع من مستوى أداء الإدارات الرسمية.

- ضرورة الترويج للاستثمار في الجزائر بهدف التعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة، والتحديد الدقيق للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر بغية إعطاء معلومات دقيقة حول القطاعات والصناعات الواعدة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما تفتقده الجزائر رغم توفر هيئات حكومية في هذا المجال.

- الاقتداء والاستعانة بتجربة دول أوروبا الشرقية، لاسيما المجر منها حيث تعتبر أبرز نمط عن المساهمة الناجحة للاستثمار الأجنبي المباشر في إطار برامج الخصخصة.

الهوامش والمراجع:

¹Daniel LABORONNE, *La Privatisation à l'EST* (Caen : Editions Management et Société, Collection *l'Actualité de la Gestion*, 1999), p.190.

²عبد م محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول العربية (القاهرة: مكتبة مديولي، 2004)، ص.ص.172-173.

³نفس المرجع، ص.173.

⁴نفس المرجع، ص.174.

⁵Dusan KITIK, *Aspects Juridiques de la Privatisation et des Investissements Etrangers dans les Pays d'Europe Centrale et Orientale* (Poitiers : Faculté de Droit et des Sciences Sociales, 1995), pp.103-104.

⁶Ibid, p.104.

⁷هناك شكلين للخصخصة: الخصخصة الصغيرة والخصخصة الكبيرة. تتضمن الأولى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجالات مثل تجارة التجزئة والسياحة والوحدات الإنتاجية الصغيرة. أما الشكل الثاني فيشمل المؤسسات الكبيرة التي تنشط في قطاعات مثل الصناعة الكيماوية، والغذائية... وتأخذ معظم دول أوروبا الشرقية والوسطى بهذه التفرقة.

⁸DusanKITIK, *Op. Cit*, p.105.

⁹*Ibid*, p.109.

¹⁰*Ibid*.

¹¹ *Ibid*.

¹²*Ibid*.

¹³Nacer-Eddine SADI, *La Privatisation des Entreprises Publiques en Algérie. Objectifs, Modalités et Enjeux* (Alger: Offices des Publication Universitaires, 2005), p.177.

¹⁴Nacer-Eddine SADI, *Op.Cit*, p.p.191-192.

¹⁵*Ibid*.p.192.